

ضاق صدر من وُجّه له انتقاد ما ضمن صفحات «جهينة» فأعدّ العدة لملاقاة من تجرأ وأشار إلى مكمّن الخطأ صُغراً أم كَبُر، وعلى اعتبار أن قائد الحملة هذه المرة مطلع على مراحل التاريخ لا أدري ماذا يمكن أن يطلق على هذه الموقعة من تسمية موقعة العلمين أم اليرموك أم ماذا؟

صدق المثل القائل «كل إناء بما فيه ينضح» ماذا يستطيع وزير الثقافة أن يقدم للحركة الثقافية والأدبية الوطنية إذا كانت ردة فعله أتت بشكل عدواني وبدائي على مقال نشر في «جهينة» سلط الضوء على خطأ ارتكبه بحق المواطن السوري وربما دون قصد، ولكن ردة الفعل تلك طرحت العديد من علامات الاستفهام حول العقلية التي يدار بها الشأن العام من قبل الذين باتوا بحاجة إلى التذكير بأن مناصبهم مسؤولية وليست امتيازاً هذا ثانياً، أما أولاً فالحاجة ملحة لتذكيرهم بأنهم ليسوا إلا بشراً مثلنا وليسوا معصومين بيننا.

المدّهش أن السيد الوزير بالغ في تطرفه وطغت النزعة الالغائية على شخصيته التي يحاول إظهارها للرأي العام مطالباً بإغلاق المجلة، وإن لم يكن فاعلم على تقليص تواجدتها للحد الأدنى.. ولا أدري ما هي الطرق القانونية التي استخدمت لتحقيق ذلك؟.

لقد تناسى السيد الوزير أنه يتعامل مع صحافة وطنية تندرج بشكل أو بآخر ضمن التزاماته الأخلاقية على الأقل كونه وزيراً للثقافة، فقد كان ممكناً أن يساهم وبشكل فعّال في عملية تطوير مفهوم العلاقة البناءة مع الصحافة عبر اتباعه قواعد هذه المهنة وأدبياتها المتعارف عليها، لا أن يستخدم سلطته الادارية والزج بحصيلة نفوذه الشخصي المتراكم على مدى سنين طويلة من العمل في وظائف عامة، لإلحاق الضرر بعدو لا وجود له إلا في مخيلته فقط، وفي مخيلة بعض الذين تقاطعت مصالحهم معه أو لربما وحدتهم القضية، القضية في كيفية محاربة ما يعتبرونه ظاهرة يجب قمعها قبل أن تستفحل، أخذة دورها في تسليط الضوء على الخطأ ضمن إطار وطني خالص... أو ليس ما تنتهجه المجلة ترجمة لفكر القيادة وتوجهاتها..؟

كم هو مفيد للوطن لو ظهرت تلك الشخصية الحديدية للسيد الوزير في بعض وسائل الإعلام العربية والتي جُندت لمهاجمة سورية ضمن أوركسترا واحدة للمايسترو الأمريكي، مستعملة مختلف أساليب الدعاية والحرب النفسية، حيث بالغ في تفهمه وتقبله للرأي المناهض للسياسة السورية، وذلك حرصاً منه على الظهور بمظهر المثقف الديمقراطي لاسيما وأن رده باستمرار بأنه محايد أو هكذا يتمنى أن يكون، وقد كنت كحال كل سوري في ذلك الحين من المتابعين لهذا الشأن، ليس إعجاباً في سماع ما يطرب، بل لعله يظهر من ينصفني كمواطنة سورية، حتى عمّ الرأي القائل بأن هذا التطرف في التجني على سورية يحتاج إلى شدة أكثر في الرد على الافتراءات من طرف يمثل رأي السوريين وليس محايداً.

إن فسحة القانون كافية في بلدنا للتعامل مع هكذا قضية، إذا سلمنا بوجود قضية، أم أن للسيد الوزير رأياً آخر ليلجأ إلى ما لجأ إليه.

عفواً.. سيادة الوزير!

فاديا جبريل